التحديات القانونية والقيود المؤسسية التي تواجهها الشركات الناشئة الداعمة لنمو المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في تونس

مقدمة

يستعرض هذا الموجز تأثير البيئة القانونية والتنظيمية والمؤسسية في تونس على قدرة الشركات الناشئة في مجال تكنولوجيا العدالة على دعم المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة (mSMEs)، سواء كانت مسجّلة أو غير مسجّلة، خلال رحلة العدالة الخاصة بها. ويهدف الموجز إلى توضيح أدوار هذه الشركات واحتياجاتها، مع تقديم توصيات عملية وهادفة لتعزيز أثرها وتحفيز نموّها الاقتصادي.

في ظل المشهد الاقتصادي المتغير في تونس، تلعب الشركات الناشئة القائمة على حلول العدالة دوراً جوهرياً؛ حيث تمثل حلقة وصل أساسية بين المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة من جهة، والمنظومة القانونية والتنظيمية والمؤسسية المعقّدة من جهة أخرى. ويسهم هذا الدور بشكل مباشر في تشكيل قدرة هذه المؤسسات على ممارسة نشاطها الاقتصادي، والابتكار، وتحقيق النمو. وفي بلد تمثل فيه هذه المؤسسات حوالي **98%** من إجمالي الشركات المسجلة وتساهم بنحو **40%** من الناتج المحلي الإجمالي، و**56٪**[1] من فرص العمل في القطاع الخاص، يصبح دور هذه الشركات الناشئة ركيزة أساسية للنمو الاقتصادي والازدهار.

تدعم هذه الشركات الناشئة المؤسسات في التعامل مع الإجراءات الإدارية، والالتزامات القانونية والجبائية، ومسارات تسوية النزاعات. فهي تسعى إلى تحويل الأطر القانونية المتفرقة وغير المتناسقة في بعض الأحيان إلى أدوات عملية وسهلة الاستخدام تراعي القدرات القانونية الفعلية للمؤسسات.

لكن العوائق التي تواجهها هاته المؤسسات تنشأ أساسًا من التباين بين النصوص القانونية وآليات تنفيذها، وتداخل أو غموض اللوائح التنظيمية، واختلاف تفسيراتها أو تطبيقها . تظهر هذه الفجوات الهيكلية في شكل إجراءات إدارية متفرقة ، و محدودية قابلية التشغيل البيني لأنظمة البيانات العمومية، بالإضافة إلى عدم وضوح شروط الامتثال، وصعوبة توقع الالتزامات الجبائية والمالية.
هذا الوضع يؤدي إلى تأخيرات متكررة، وارتفاع في التكاليف التشغيلية، وتراجع في القدرة على التخطيط، سواء بالنسبة للشركات الناشئة أو المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة التي تعتمد على خدماتها.

تلخص هذه المذكرة نهجًا بحثيًا قائمًا على الأدلة والممارسات يجمع بين (1) دراسة للأطر القانونية والتنظيمية والمؤسسية في تونس بالإضافة إلى المراجع المحلية والدولية ذات الصلة؛ (2) مقابلات واستبيانات مع أربع شركات ناشئة تعمل في مجال تكنولوجيا العدالة (E-tafakna وContractzLab وJuridoc وReaddlytech)؛ (3) والاستشارات مع الجهات المعنية، بما في ذلك Startup College؛

[1] البنك الأوروبي للاستثمار (EIB). تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة في الدول المجاورة: تونس. 2015.

و (4) تنظيم حوار متعدد الأطراف للتحقق من صحة المخرجات في 30 جانفي 2026. وقد جمع هذا الحوار ممثلين عن كل من كنفدرالية المؤسسات المواطنة التونسية CONECT، والسجل الوطني للمؤسسات (RNE)، وكلية الشركات الناشئة، و الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية (UTICA)، وCONECT Intech، ووكالة النهوض بالصناعة والتجديد (APII)،وقد ساهمت هذه العملية في التثبت من النتائج واختبار الاستنتاجات الناشئة، وصقل التوصيات الواردة في هذه المذكرة .

العوائق القانونية والتنظيمية التي تحد دون تحقيق العدالة للشركات الناشئة الداعمة لنمو المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة

تبيّن نتائج البحث أن عوائق العدالة لا تعود أساسًا إلى غياب النصوص القانونية ، بقدر ما ترتبط بطريقة صياغتها وآليات تطبيقها . فقد أظهرت المقابلات التي اجريت مع الشركات الناشئة، على ان الاطار القانوني و التنظيمي الحالي ينظر إليه على أنه غير واضح ، متشتت ، مما يخلق مناطق غموض تعقّد تخطيط الأعمال واتخاذ القرارات العملية. وتتعمق هاته الإشكاليات الهيكلية بسبب صعوبات على مستوى التنفيذ من بينها التفسيرات المتباينة بين الهياكل المعنية ، وتعدد و تناقض المتطلبات الإدارية ، وبطء الردود ، فضلا عن غموض الإجراءات المالية مما يؤدي مباشرة إلى التأخير في الإنجاز وتكاليف إضافية وحالة من عدم اليقين بالنسبة للشركات الناشئة.

وتبرز ثلاثة تحديات هيكلية رئيسية:

1. **تَعَدُّد و تَشتُّت الإجراءات الإدارية:**
   تُضطر الشركات الناشئة في العديد من الحالات إلى إعادة نفس إجراءات التثبت والمصادقة لدى أكثر من جهة إدارية، حتى بعد إتمام جميع الإجراءات و الاعتراف بها رسميا، وإهدار للموارد. كما أن تكرار طلبات المصادقة وتفاوت الممارسات المتعلقة بقبول الوثائق الرقمية يزيدان من حدة هذا الإشكال.
2. **.القيود القضائية والإجرائية:**
   على الرغم من الاعتراف القانوني بالتوقيعات الإلكترونية والعقود الرقمية، لا تزال بعض الجهات القضائية تعتمد، في الممارسة، الوثائق الورقية كمرجع أساسي، مما يبطئ وتيرة تبني الحلول التكنولوجية الرقمية. ويحد هذا التباين من أتمتة سير العمل ويقلل من إمكانية استشراف العمليات التشغيلية بالنسبة للشركات الناشئة والمؤسسات الصغرى والمتوسطة التي توفر لها هذه الخدمات.
3. **الفجوة في التمويل والاستثمار:**
   غالبًا ما تفضل آليات الاستثمار المخصصة لدعم الابتكارات عالية المخاطر إلى تفضيل المحافظ الاستثمارية منخفضة المخاطر، مما يحد من توفر رأس المال للشركات الناشئة ذات الإمكانات العالية للنمو. ويؤدي ذلك إلى خلق عراقيل هيكلية في مسار التمويل، ويحد من قدرة الشركات الناشئة على توسيع نطاق حلولها المبتكرة وتعزيز أثرها في السوق .

عوائق المرحلة المبكرة: إحداث/تسجيل الشركة والإجراءات الإدارية

تعكس العوائق الموضحة أدناه ديناميكيات هيكلية أوسع ضمن البيئة القانونية والتنظيمية والمؤسسية، وتساهم في تفسير التحديات التي تواجهها الشركات الناشئة طوال مسيرتها، فضلاً عن الحاجة إلى تشكيل بيئة أكثر تمكيناً لنموها بشكل تدريجي.

في المراحل الأولى من دورة حياة المؤسسة، تظهر هذه العوائق بوضوح خلال عملية الإحداث. إذ يؤدي ضعف قابلية تبادل البيانات بين الهياكل العمومية إلى إلزام أصحاب المؤسسات إلى إعادة تقديم نفس المعطيات (مثل المعطيات المتعلقة بالهوية، الجباية، الضمان الاجتماعي)، مما يخلق تعقيدات إدارية تؤخر انطلاق النشاط وترفع كلفته سواء من حيث الزمن او الموارد .

التحديات المتعلقة بالعقود والابتكار الرقمي

تكشف عمليات التعاقد عن عوائق هيكلية إضافية. على الرغم من أن التوقيعات الإلكترونية والعقود الرقمية معترف بها قانونًيا في تونس، الا ان العديد من المؤسسات العامة لا تزال تشترط التوقيع بخط اليد أو الحضور الشخصي. وتقوض هذه الممارسات الجدوى العملية لأدوات التعاقد الرقمية وتعيق أتمتة سير العمل،مما يحد من نجاعة العمليات و يؤدي الى تأخير غير مبرر. ويساهم التجزؤ الإداري في تفاقم المشكلة. إذ تعتمد المؤسسات العمومية معايير مختلفة للاعتراف بالعقود أو التوقيعات، مما يعيق الشركات الناشئة من إيجاد حلول قابلة للتطبيق على الصعيد الوطني. بالإضافة إلى ذلك يؤدي غياب قواعد واضحة تحكم إنشاء العقود الإلكترونية والمدعومة بالذكاء الاصطناعي إلى عرقلة الابتكار بشكل أكبر. ونتيجة لذلك، تضطر الشركات الناشئة الى العمل بنماذج مختلطة، تجمع بين الإجراءات الرقمية و اليدوية غير الرقمية ، مما يؤدي إلى إبطاء العمليات وزيادة التكاليف ويحد من إمكانية وصول الشركات الصغيرة والمتوسطة إلى الأدوات القانونية المبسطة و الفعالة

إن حالة عدم اليقين المحيطة بالأدوات القانونية المدعومة بالذكاء الاصطناعي يمثل عائقًا كبيرًا أمام اعتمادها فعلى الرغم من قدرة الذكاء الاصطناعي على يحسين تحليل العقود وصياغتها ومراقبة الامتثال لأحكامها ، تبدي الشركات الناشئة ترددا في استخدام هذه التقنيات بسبب مخاوف تتعلق بقابليتها للتنفيذ و مدى مقبوليتها القانونية وغياب إطار واضح للرقابة التنظيمية. و تدفع هذه الظروف الشركات الناشئة إلى الاعتماد على الممارسات التقليدية أو غير الرسمية، مما قد يحد من مكاسب النجاعة التي يمكن أن يوفرها التحول الرقمي.

كما أن شروط الامتثال تلقي بظلالها السلبية على الابتكار. إذ تؤدي كثرة الإجراءات والتراخيص والأداءات و المعاليم المستوجبة إلى تأخير إطلاق الخدمات تجارياً وفرض تكاليف أولية عالية، مما يقلل من الموارد المتاحة لتطوير منتجات جديدة ويحد من القدرة على قابلية التوسع الرقمي .

الأعباء الجبائية والمالية

تزيد تعقيدات المنظومة الضريبية من الأعباء على الشركات الناشئة في مراحلها الأولى. تؤدي القواعد الضريبية المتفرقة وغير الشفافة إلى خلق حالة من عدم اليقين القانوني ورفع مخاطر الأخطاء الإدارية، خاصة بالنسبة للشركات الناشئة التي لا تمتلك قسما محاسبيا مخصصا . كما يتعامل المستثمرون بحذر مع مثل هذه الحالات التي يتعذر توقعها ، حيث يفسرون التباين في تطبيق القوانين الضريبية على أنه مؤشر عام على عدم الاستقرار المؤسسي.

تؤدي أطر التمويل التي تعطي الأولوية للاستثمارات منخفضة المخاطر إلى تقييد فرص حصول الشركات الناشئة الساعية إلى تطوير حلول مبتكرة وعالية المخاطر على التمويل اللازم ، مما يضاعف الضغوط التشغيلية ويؤدي إلى إبطاء وتيرة التحول الرقمي.

وتؤدي معاليم الاشتراكات المرتفعة في نظام الضمان الاجتماعي إلى تفاقم هذه الأعباء . إذ يصبح العمل في أطار علاقة مهنية منظمة بصفة رسمية بالنسبة للعديد من الشركات الناشئة في مراحلها الأولى، أمراً مكلفا ماليا ، مما يدفعها إلى اللجوء إلى العاملين غير القارين أو العمل خارج العقود الرسمية. وهذا ينعكس على نمو المؤسسة ويقلل من استقرار فرق العمل في الشركات الناشئة.

عوائق فض النزاعات

تظهر العوائق أيضًا في آليات فض النزاعات. إذ تثني الإجراءات القضائية الطويلة والمكلفة الشركات الناشئة عن متابعة القضايا ذات القيمة المنخفضة وتدفعها نحو تسويات خارج إطار القضاء ، مما يقلل من اليقين القانوني ويؤثر على استقرار الأعمال على المدى الطويل.

تشير الأدلة الواردة في تقارير البنك الدولي حول ممارسة أنشطة الأعمال إلى أن الإجراءات القانونية التجارية في تونس لا تزال طويلة ومكلفة، حيث يستغرق حل النزاعات حوالي 565 يوماً في المتوسط ويمثل أكثر من 20٪ من قيمة المبلغ المتنازع عليه[2]. ونتيجة لذلك، تتجنب العديد من الشركات الناشئة اللجوء إلى المحاكم وتعتمد على التسويات غير القضائية . ورغم أن هذه الترتيبات أسرع، إلا أنها غالبًا ما تفتقر إلى اليقين القانوني وتعرض الشركات لمخاطر أكبر على المدى الطويل،

كما أبرزت نتائج دراسة HiiL أن رواد الأعمال يعتمدون في كثير من الأحيان على الآليات الداخلية أو غير القضائية . وهذا يدل على أن تسوية النزاعات بصفة ودية و خارج إطار المؤسسات القضائية ، ليست محايدة بل قد تقوض الاستقرار والقدرة على التخطيط المستقبلي بالنسبة للشركات الصغيرة.

كما يحد غياب إطار قانوني ينظم الوساطة من إمكانية الوصول إلى بدائل سريعة وذات تكلفة منخفضة ، كما ان عدم وجود إطار عمل لتسوية المنازعات عبر الإنترنت (ODR) يمنع الأدوات الرقمية من تبسيط المنازعات المتكررة أو ذات القيمة المنخفضة.

دراسات حالة: أفكار من أربع شركات ناشئة في مجال العدالة

تكشف المقابلات التي أُجريت مع أربع شركات ناشئة تونسية تعمل في مجال العدالة، وهي E-tafakna و ContractzLab و Juridoc و Readdlytech، عن كيفية تأثير القيود التنظيمية والمؤسسية على الأنشطة اليومية وعلى نمو هذه الشركات. على الرغم من الاختلافات في مجالات التركيز، تواجه هذه الشركات الناشئة العديد من التحديات المشتركة، مما يوضح العوائق الهيكلية في البيئة القانونية والإدارية في تونس.

ومن القضايا المتكررة التباين في تفسير القواعد وتطبيقها. فقد أبلغت E-tafakna عن تباينات متكررة في الشروط الإدارية، بينما أبرزت Juridoc التناقضات بين النصوص القانونية والمبادئ الإدارية، والتي تفاقمت بسبب التأخير والغموض. واجهت Readdlytech تضاربًا متكررًا في الإجراءات أثناء إنشاء الشركة، بما في ذلك رفض التوقيعات وتضارب المعلومات . حتى ContractzLab، التي ترى أن الإطار

[2] البنك الدولي. 2020. ممارسة الأعمال 2020: مقارنة بين لوائح الأعمال في 190 اقتصادًا. واشنطن العاصمة: البنك الدولي. ملف تونس HiiL. 2023، كتالوج العدالة في مجال التشغيل في تونس. معهد لاهاي للابتكار القانوني.

التنظيمي واضح إلى حد كبير ، تعاني من التأخير وتكرار الإجراءات بسبب الاختلافات في التفسير المؤسسي بين مختلف الجهات . و تجبر هذه الأختلافات الشركات الناشئة على تعديل سير العمل بشكل متكرر، أو إعادة تصميم الميزات، أو تعديل استراتيجيات الامتثال، ، مما يؤدي إلى تكاليف إضافية وتأخير في توسع النشاط .

وتؤدي الفجوات الرقمية إلى تفاقم هذه التحديات. على الرغم من أن التوقيع الإلكتروني معترف به قانونًيا، إلا أنه لا يحظى بالاعتراف بشكل موحد بين المؤسسات. على سبيل المثال، لا تزال التوقيعات الإلكترونية المؤهلة من E-tafakna غير مقبولة بشكل عام، مما يحد من القدرة على إجراء عقود رقمية بالكامل. كما يجب على ContractzLab التعامل مع متطلبات تخزين البيانات المحلية التي تقيد قابلية التوسع، بينما واجهت Readdlytech رفضًا متكررًا للتوقيعات الرقمية أثناء التسجيل. كما تواجه Juridoc صعوبات من أجل توحيد المعلومات القانونية الدقيقة والمحدثة بسبب ضعف الشفافية المؤسسية، مما يحد من قدرتها على تقديم خدمات موثوقة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. و تقلل هذه الفجوات الرقمية من الكفاءة التشغيلية وتعيق تقديم حلول رقمية متكاملة.

للعمل في ظل هذه القيود، طورت الشركات الناشئة استراتيجيات تأقلم مكلفة. قامت E-tafakna برقمنة النصوص القانونية باليد وحافظت على عمليات التوقيع المزدوجة. أعادت ContractzLab تصميم ميزات الاستضافة والمنتجات لتتوافق مع المتطلبات المحلية. استثمرت Juridoc بكثافة في التوحيد القانوني الداخلي، بينما استندت Readdlytech إلى المستندات الورقية والتواكيل القانونية نظرا لعدم الاعتراف بالتوقيعات الإلكترونية . على الرغم من أن هذه التكيفات تتيح استمرارية العمليات، إلا أنها تبطئ الابتكار، خاصة بالنسبة للخدمات التي تعتمد على الذكاء الاصطناعي، وتقلل من قدرة الشركات الناشئة على دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة بكفاءة.

الرؤية المؤسسية: دروس مستفادة من تجربة كلية الشركات الناشئة

كلية الشركات الناشئة, Collège des startups هي هيئة مستقلة أنشئت بموجب قانون الشركات الناشئة (Startup Act) لتقييم الطلبات ومنح علامة الشركات الناشئة الرسمية. وهي تقوم بمراجعة المشاريع وتقييم مستوى ابتكارها ونموذج أعمالها وقدرتها على التوسع، وتقرر ما إذا كانت ستمنح علامة الشركات الناشئة أو علامة ما قبل الشركات الناشئة. وتظهر المشاورات مع كلية الشركات الناشئة عن قيود تنظيمية داخل الإدارات العمومية . فرغم من الأطر القائمة والموجودة ، يؤدي التشتت ومحدودية اعتماد التكنولوجيا الرقمية إلى تضارب بين المؤسسات، مما يؤدي إلى تأخيرات وإجراءات مكررة. وتؤدي الثقافة الإدارية الهرمية إلى إبطاء اعتماد الابتكار، في حين تظل بعض البيانات غير متاحة للعموم إلى حد كبير. بالإضافة إلى ذلك، أدى تعليق عمل الهيئة الوطنية لحماية المعطيات الشخصية (INPDP) إلى حالة من عدم اليقين فيما يتعلق بتنظيم البيانات الشخصية.فبالرغم من وجود د إجراءات الوصول إلى المعلومات من حيث المبدأ، ولكنها مشتتة و مجزأة على أرض الواقع ، مما يقلل من الشفافية ويبطئ تطوير المنتجات للشركات الناشئة التي تعتمد على البيانات الرسمية.

تُظهر هذه النتائج أن التحديات التي تواجهها الشركات الناشئة لا تقتصر على قطاعات معينة فحسب، بل تعكس ثغرات هيكلية أوسع نطاقاً في التنسيق والحوكمة الرقمية والممارسات الإدارية.

خارطة طريق للإصلاح ودعم الشركات الناشئة في مجال العدالة

يبرز تحليل العوائق الهيكلية وطرق التكيف التي تتبعها الشركات الناشئة الحاجة إلى اتباع نهج متعدد المستويات ومنسق لإجراء الإصلاحات. وتقدم التوصيات الواردة أدناه خارطة طريق مفصلة تهدف إلى خلق بيئة شفافة تدعم الابتكار و تمكن الشركات الناشئة في مجال العدالة من النمو والتطور .

1. **إرساء إطار واضح للنفاذ إلى البيانات العمومية وتبادلها**

المؤسسات المعنية: رئاسة الحكومة، وزارة العدل، وزارة تكنولوجيات الاتصالات، الهيئة الوطنية لحماية البيانات الشخصية (INPDP).

يمكن لإطار عمل منظم يحدد الشروط والصيغ والإجراءات اللازمة للوصول الموثوق و الآمن إلى البيانات أن يساهم في تقليص الازدواجية، وتعزيز اليقين القانوني، ويمهد الطريق لتطوير حلول قائمة على الذكاء الاصطناعي. كما يُمكّن هذا الإطار الشركات الناشئة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الاستفادة من مبدأ الاعتراف المتبادل او التلقائي بالشهادات والمعطيات بين مختلف الوزارات والهياكل العمومية ، مما يقلل من عمليات التثبت المتكررة ويؤدي إلى تكامل قواعد البيانات الإدارية والقضائية.

2. **ضمان الاعتراف الإلزامي والموحّد بالإمضاءات الإلكترونية والأدلة الرقمية**

المؤسسات المعنية: رئاسة الحكومة، وزارة العدل، وزارة تكنولوجيات الاتصال، TunTrust.

من شأن إصدار منشور حكومي ذي صبغة إلزامية أن يُلزم جميع الإدارات العمومية ، بما في ذلك المصالح المحلية، بقبول التوقيعات الإلكترونية المؤهلة .كما يتعين على المحاكم والجهات القضائية الاعتراف بالوثائق الإلكترونية والأدلة الرقمية، مع العمل على توحيد آجال البت في النزاعات ذات الصلة وتعزيز تكوين القضاة المتخصصين في المجالات المتعلقة بالاقتصاد الرقمي والابتكار.

من شأن هذه الإصلاحات أن تعزز بشكل جوهري بيئة الأعمال الرقمية في تونس من خلال تمكين الشركات الناشئة من تقديم خدمات رقمية متكاملة وذات موثوقية أعلى .

3. **تطوير منصة رقمية موحدة لـ "العدالة و الاقتصاد"**

المؤسسات المعنية: رئاسة الحكومة، وزارة العدل، وزارة تكنولوجيات الاتصال ، TunTrust.

سيساهم دمج النصوص القانونية والإجراءات الإدارية والتحديثات التنظيمية والنماذج الموحدة في منصة واحدة سيرفع مستوى الثقة ويحسن الكفاءة ويعزز دمج الخدمات مع الشركات الناشئة.

4. **توضيح الإطار القانوني للأتمتة والذكاء الاصطناعي في الخدمات القانونية**

المؤسسات المعنية: وزارة العدل، وزارة تكنولوجيات الاتصال ، TunTrust، INPDP، الهيئة الوطنية للمحامين ، الشركات الناشئة في مجال تكنولوجيا العدالة

الإرشادات الموجهة التي تحدد الصلاحيات القانونية، والإشراف البشري المطلوب، وإمكانية التتبع، والقيود المفروضة على تطبيقات الذكاء الاصطناعي ستسمح للشركات الناشئة من نشر أدوات رقمية متطورة بأمان.

5. إرساء آلية مهيكلة للعمل المشترك بين المؤسسات العمومية والشركات الناشئة

المؤسسات المعنية: رئاسة الحكومة، ووزارة العدل، ووزارة تكنولوجيات الاتصالات، و"كلية الشركات الناشئة"، والهياكل العمومية القطاعية ذات الصلة.

إن إرساء آلية مؤسساتية منظمة للتعاون والتجريب المشترك للحلول الرقمية، من خلال "كلية الشركات الناشئة" من شأنه أن يُسهم في تقليص حالات عدم اليقين، ومواءمة الابتكارات مع الحاجيات الفعلية للمستعملين، وتوسيع نطاق الحلول والنماذج الناجحة.كما يُستحسن تعزيز قنوات التنسيق والتواصل المستمر بين الشركات الناشئة من جهة، والوزارات و الهياكل القضائية والإدارية من جهة أخرى، بما يتيح متابعة التقدّم بصفة دورية، وتحسين الإجراءات بشكل متواصل، وضمان ملائمة الممارسات الإدارية والقضائية مع المتطلبات الواقعية للبيئة الاقتصادية والرقمية.

تشكل هذه التوصيات مجتمعة خارطة طريق تفصيلية: الوصول الموثوق إلى البيانات، والمصادقة الرقمية الموحدة، والمنصة الرقمية المتكاملة، والأطر القانونية الواضحة للذكاء الاصطناعي، والتعاون المنظم. ومن خلال تنفيذها معًا، ستخلق بيئة داعمة، مما سيمكن الشركات الناشئة العاملة في مجال العدالة من تقديم خدمات قابلة للتطوير وفعالة تعزز نمو الشركات الصغيرة والمتوسطة ويساهم في التنمية الاقتصادية الوطنية بشكل عام .

Legal, regulatory and institutional growth challenges for startups supporting MSMEs in Tunisia

Introduction

This policy brief examines how Tunisia's legal, regulatory and institutional environment shapes the ability of justice-driven startups to support micro, small and medium enterprises (MSMEs) in their legal journey. It seeks to clarify their role and needs and to propose targeted, actionable recommendations to strengthen their impact and economic growth.

In Tunisia's evolving economic landscape, justice-driven startups play an essential role. Many serve as a critical bridge between micro, small and medium enterprises (MSMEs) and the country's complex legal, regulatory and institutional environment, directly shaping the ability of these businesses to operate, innovate and grow. In a country where MSMEs represent roughly 98 % of all registered companies and contribute about 40 % of GDP and 56 % of private-sector employment, this role is critical to economic growth and prosperity.[3]

These startups help MSMEs navigate administrative procedures, compliance obligations, and dispute-resolution pathways. They translate fragmented and sometimes inconsistent legal frameworks into practical, user-friendly tools. However, the barriers they face arise from misalignments between legislation and implementation, overlapping or ambiguous regulations, and inconsistent interpretation or enforcement across institutions. These systemic gaps manifest as fragmented administrative procedures, weak interoperability of public data systems, unclear compliance requirements, and unpredictable fiscal obligations. The result is delays, increased operational costs, and reduced predictability for both startups and the MSMEs they serve.

However, the barriers they face often stem from areas where legislation and implementation are not fully aligned, where regulations may overlap or remain ambiguous, and where institutional practices can vary in interpretation or enforcement. These systemic features frequently translate into fragmented administrative procedures, limited interoperability between public data systems, unclear compliance requirements and uncertainty regarding fiscal obligations. As a result, both startups and the MSMEs they serve can encounter delays, additional operational costs, and reduced predictability.

This policy brief is based on a qualitative, evidence- and practice-based methodology combining: (i) a desk review of Tunisia's legal, regulatory, institutional and policy frameworks, as well as relevant national and international literature; (ii) interviews and questionnaires with four justice-driven startups (E-tafakna, ContractzLab, Juridoc, and Readdlytech); (iii) consultations with ecosystem stakeholders, including the Startup College; and (iv) a multi-stakeholder validation roundtable held on 30 January 2026. The roundtable brought together representatives from the Registre National des Entreprises (RNE), the Collège des Startups, UTICA, CONECT, CONECT Intech, and the Agence de Promotion de l'Industrie et de

[3] European Investment Bank (EIB). Neighbourhood SME Financing: Tunisia. 2015.

l'Innovation (APII), and helped validate the findings, test emerging conclusions, and refine the policy recommendations presented in this brief.

Cross-Cutting Justice Barriers to Startups driving MSME growth

Our research shows that justice barriers stem less from the absence of law than from its design and implementation. During our interviews with startups, they described existing frameworks as unclear, inconsistent and overlapping, producing grey areas that complicate business planning and operational decision making. These structural issues are compounded by implementation problems – divergent interpretations between institutions, repeated or contradictory administrative requests, slow responses and unclear fiscal procedures – which translate directly into delays, additional costs and uncertainty for startups.

Three structural challenges emerge clearly across cases and interviews:

1. Fragmented Administrative Processes: Startups are frequently required to repeat the same verification processes with multiple ministries, even after official recognition, creating duplication and consuming vital resources. Redundant certification requirements and inconsistent acceptance of digital documents amplify these inefficiencies.
2. Judicial and Procedural Constraints: Despite the legal validity of e-signatures and digital contracts, courts often require physical documentation, slowing digital adoption. This misalignment limits automation of workflows and reduces operational predictability for startups and the MSMEs they serve.
3. Funding and Investment Misalignment: Investment vehicles intended to support high-risk innovation often favor low-risk portfolios, restricting capital availability for startups with high-growth potential. This creates a structural bottleneck in the financing pipeline and reduces the ability of startups to scale innovative solutions.

Early-stage Barriers: Company Registration and Administrative Barriers

The barriers outlined below reflect broader structural dynamics within the legal, regulatory and institutional environment and help explain the challenges startups face throughout their journey, as well as the need to gradually shape a more enabling environment for their growth.

At the earliest stage of the business lifecycle, these gaps are particularly visible for startups during the company registration.Limited interoperability across public institutions means that identity, tax, and social security data must often be resubmitted, creating administrative bottlenecks that delay service launch and increase early-stage operational costs.

Contracting and Digital Innovation Challenges

Contracting processes expose additional systemic barriers. Although electronic signatures and digital contracts are legally valid in Tunisia, many public institutions still require

paper-based signatures or in-person validation. This practice undermines the practical utility of digital contracting tools and obstructs workflow automation.

Administrative fragmentation intensifies the issue. Institutions apply different standards for recognizing contracts or signatures, preventing startups from creating nationally scalable solutions. The absence of clear rules governing automated and AI-supported contract generation further inhibits innovation. Startups must therefore maintain hybrid models, partly digital, partly manual, which slows processes, increases costs, and limits the accessibility of streamlined legal tools for MSMEs.

Uncertainty surrounding AI-supported legal functionalities is especially constraining. While AI could enhance contract analysis, drafting, or compliance monitoring, startups report hesitancy to deploy such features due to concerns about enforceability, admissibility, and regulatory oversight. These conditions push startups to rely on traditional or informal practices, reducing the efficiency gains that digital transformation could otherwise offer.

Compliance obligations also have a chilling effect on innovation. Multiple procedures, approvals and payments delay the commercial launch of services and impose high upfront costs, diverting resources away from product development and reducing the capacity for digital iteration or scaling.

Taxation and Financial Pressures

Tax complexity further burdens early-stage startups. Fragmented and opaque tax rules create legal uncertainty and increase the risk of administrative errors, especially for startups without dedicated accounting functions. Investors also react cautiously to such unpredictability, interpreting inconsistent tax enforcement as a broader sign of institutional instability.

Funding frameworks that prioritize low-risk investments further reduce access to capital for startups pursuing innovative, high-risk solutions, compounding operational pressures and slowing digital transformation.

High social security contributions intensify these pressures. For many early-stage startups, formal recruitment becomes financially prohibitive, pushing them toward freelancers or informal labor arrangements. This slows organizational growth and reduces the stability of startup teams.

Dispute Resolution Barriers

Barriers also emerge in dispute resolution mechanisms. Lengthy and costly judicial procedures discourage startups from pursuing low-value cases and push start-ups toward informal settlements, reducing legal certainty and affecting long-term business stability.

Evidence from the World Bank's Doing Business Reports shows that formal commercial procedures in Tunisia remain lengthy and costly, with dispute resolution taking around 565

days on average and representing more than 20% of the claim value[4]. As a result, many startups avoid formal courts and rely on informal settlements. While faster, these arrangements often lack legal certainty and expose businesses to higher long-term risks, as highlighted in HiiL's findings on entrepreneurs' reliance on internal or informal mechanisms. This demonstrates that informal dispute resolution, in this context, is not neutral but may undermine stability and predictability for small enterprises.

The absence of a general mediation law limits access to fast and affordable alternatives, while the lack of a framework for online dispute resolution (ODR) prevents digital tools from streamlining repetitive or low-value disputes.

Case Studies: Insights from Four Justice-Driven Startups

Insights from interviews with four Tunisian justice-driven startups, E-tafakna, ContractzLab, Juridoc, and Readdlytech, reveal how regulatory and institutional constraints shape daily operations and growth. Despite differences in focus, the startups share several common challenges, which illustrate systemic barriers in Tunisia's legal and administrative environment.

A recurring issue is the inconsistent interpretation and application of rules. E-tafakna reported frequent discrepancies in administrative requirements, while Juridoc highlighted contradictions between legal texts and administrative doctrine, compounded by delays and opacity. Readdlytech encountered repeated procedural inconsistencies during company creation, including rejected signatures and conflicting instructions. Even ContractzLab, which finds the regulatory framework generally clear, experiences delays and repeated adjustments due to divergent institutional interpretations. These inconsistencies compel startups to repeatedly adjust workflows, redesign features, or modify compliance strategies, resulting in higher costs and slower innovation.

Digitalization gaps further exacerbate these challenges. Although electronic signatures are legally valid, they are not consistently recognized across institutions. E-tafakna's qualified e-signature, for example, is still not universally accepted, limiting the ability to fully automate contracts. ContractzLab must navigate domestic data-hosting requirements that restrict scalability, while Readdlytech faced repeated refusals of digital signatures during registration. Juridoc struggles to consolidate accurate, up-to-date legal information due to institutional opacity, limiting its ability to provide reliable services to MSMEs. These digital gaps reduce operational efficiency and hinder the delivery of fully digital solutions.

To function within these constraints, the startups have developed costly adaptation strategies. E-tafakna digitized legal texts manually and maintained hybrid signature processes. ContractzLab redesigned hosting and product features to comply with domestic requirements. Juridoc invested heavily in internal legal consolidation, while Readdlytech relied on physical paperwork and powers of attorney because digital signatures were not

[4] World Bank. 2020. Doing Business 2020: Comparing Business Regulation in 190 Economies. Washington, DC: World Bank. PDF: Tunisia country profile; HiiL. 2023, Tunisia Employment Justice Catalogue. The Hague Institute for Innovation of Law.

recognized. While these adaptations enable operational continuity, they slow innovation, especially for AI-driven services, and reduce the startups' ability to support MSMEs efficiently.

Institutional Insight: Lessons from Startup College

The Startup College is the independent body established under the Startup Act to assess applications and grant the official Startup label. It reviews the projects, evaluates their level of innovation, business model and scalability potential, and decides whether to award the Startup or Pre-Startup label. Consultations with the Startup College further reveal systemic constraints within public administration. Despite existing frameworks, fragmentation and limited digital adoption create inconsistencies across institutions, producing delays and duplicated procedures. A top-down administrative culture slows the adoption of innovation, while public data remains largely inaccessible. In addition, the suspension of the National Authority for the Protection of Personal Data (INPDP) creates uncertainty regarding personal data regulation. Access-to-information procedures exist in principle but are fragmented in practice, reducing transparency and slowing product development for startups relying on official data.

These insights demonstrate that startup challenges are not solely sector-specific but reflect broader systemic gaps in coordination, digital governance, and administrative practices.

Policy Recommendations

The analysis of systemic barriers and startup adaptations highlights the need for a multi-layered, coordinated approach to reform. The recommendations below offer a step-by-step roadmap for creating predictable, transparent, and innovation-friendly conditions for justice-driven startups.

1. **Establish a clear framework for accessing and sharing public data and administrative processes**
    - Relevant institutions: Presidency of Government, Ministry of Justice, Ministry of Communication Technologies, National Authority for the Protection of Personal Data (INPDP).
    - A structured framework defining conditions, formats, and procedures for reliable data access would reduce duplication, enhance legal certainty, and enable AI-powered solutions.Startups and MSMEs should be able to rely on automatic recognition of certifications and labels across ministries, reducing repetitive verification processes and integrating administrative and judicial databases.

2. **Ensure Mandatory and Uniform Recognition of Electronic signatures and Digital Evidence**
    - Relevant institutions:Presidency of Government, Ministry of Justice, Ministry of Communication Technologies, TunTrust.
    - A binding inter-ministerial directive would compel all public administrations, including local offices, to systematically accept qualified e-signatures. Courts and judicial processes should recognize electronic documents and digital evidence, with streamlined dispute resolution timelines and specialized magistrate training in

digital economy and innovation-related cases. Such changes would significantly boost Tunisia's digital business ecosystem by enabling startups to deliver fully digital services.

3. **Develop a Unified "Justice & Business" Digital Platform**
   - Relevant institutions: Presidency of Government, Ministry of Justice, Ministry of Communication Technologies, TunTrust.
   - Consolidating legal texts, administrative procedures, regulatory updates, and standardized templates into a single platform would reduce uncertainty, improve efficiency, and support integration with startup services.

4. **Clarify the Legal Framework for Automation and AI in Legal Services**
   - Relevant Institutions: Ministry of Justice, Ministry of Communication Technologies, INPDP, TunTrust, Bar Association, LegalTech startups (for co-creation)
   - Targeted guidance specifying the legal validity, required human oversight, traceability, and limits for AI applications would allow startups to deploy advanced digital tools safely.

5. **Establish a Structured Mechanism for Government–Startup Co-Development**
   - Relevant Institutions: Presidency of Government, Ministry of Justice, Ministry of Communication Technologies, Startup College, and relevant sectoral agencies.
   - Piloting digital solutions collaboratively and coordinating through the Startup College would reduce uncertainty, align innovations with public needs, and scale successful models. Ongoing engagement between startups, ministries, and judicial institutions should be maintained to monitor progress, refine procedures, and ensure that administrative and judicial practices align with operational realities.

Collectively, these recommendations create a step-by-step road map: reliable data access, standardized digital authentication, a unified digital platform, clear AI regulations, and structured collaboration. Implemented together, they would create a predictable and supportive environment, enabling justice-driven startups to deliver scalable, efficient services that enhance MSME growth and national economic development.